اقتصاد

«سادكوب»: ٢,٥٧ مليون أسرة حصلت على ٣٧٢ مليون ليتر مازوت هذا الشتاء ولا شكاوى بعدم التسليم

علي محمود سليمان

بيّن مسؤول في الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «سادكوب» أن عمليات توزيع مادة مازوت التدفئة للأسر السورية وصلت إلى مراحلها الأخيرة مع وصول الموسم الشتوي إلى أيامه الأخيرة بنهاية شهر آذار الحالي. كاشفاً لـ«الوطن» عن حصول ٢,٥٧ مليون أسرة على أكثر من ٣٧٢ مليون ليتر مازوت حتى تاريخ ٢٠ آذار الحالي.

مشيراً إلى أن عمليات التوزيع تمت بشكل أفقي في جميع المحافظات التي وصلت عمليات التوزيع في بعضها للمرحلة الثالثة ومحافظات أخرى وزعت المرحلة الرابعة، حيث كان التأكيد مستمر على أن تحصل كل أسرة سجلت ضمن قوائم التوزيع على المادة.

ولفت إلى أن عمليات التسجيل الحالية بلغت حدودها الدنيا، كما توقفت في بعض المحافظات، نتيجة تحسن الحالة الجوية مع بدء فصل الربيع وارتفاع درجات الحرارة، وما يتم توزيعه حالياً هي طلبات مسجلة سابقاً، معتبراً أن خطة التوزيع التي وضعت في بداية الموسم الشتوي كانت جيدة من ناحية التوزيع وفق الواقع الفعلي لكل محافظة وعدد الطلبات التي سجلت فيها، حيث لم تتلق شركة محروقات أي شكوى بعدم تسليم المادة، ولكن كان هناك بعض حالات التأخير التي تم التعامل معها وحلت في الوقت المناسب، حيث كانت القوائم التي تسجل في المحافظات تصل إلى إدارة الشركة وتدخل ضمن النظام الحاسوبي لديها، وكل مواطن يحصل على المادة يدخل اسمه ضمن النظام، وهناك حالات لمواطنين طلبت تأخير موعد تسليمها المادة نظراً لظروف تتعلق بها، وفي هذه الحالة يبقى اسم المواطن موجوداً على القوائم وضمن النظام الحاسوبي حتى حصوله على المادة.

وفي تقييمه لنتائج خطة التوزيع أفاد المسؤول في محروقات بأنه وفق معطيات التوزيع الخاصة بكل محافظة والواقع الفعلي فيها فإن النتائج كانت مرضية قياساً للظروف التي تمر بها البلد، حيث إن الكميات التي وزعت تعتبر قياسية لهذا العام، نتيجة للمتابعة بشكل أسبوعي لإحصائيات التوزيع في جميع المحافظات ورفع تقارير بعمليات التوزيع إلى وزارتي النفط والإدارة المحلية والتنسيق ضمن اللجان الفرعية في المحافظات، مؤكداً استمرار عمليات التوزيع لجميع المسجلين حتى نهاية شهر آذار الحالي.

وأشار إلى أنه مع نهاية الموسم الشتوي في آخر شهر آذار ستبدأ عمليات الاستعداد للموسم الشتوي القادم، ووضع خطة للعمل على تلافي جميع الملاحظات التي حصلت، بما يسهم في تحسين خطة التوزيع وتطوير الإيجابيات التي تمت خلال عمليات التوزيع، وقد بدأت الاجتماعات لوضع الأفكار والآليات لتطوير عملية التوزيع في جميع المحافظات، لتبدأ بعدها عمليات التأهيل والاستعداد ليكون الموسم الشتوي القادم أفضل.

١,٥ ساعة وسطي مكالمات المواطن في العام للهاتف الأرضي

المغتربون اطمأنوا على ذويهم بـ ٩٢٧ مليون دقيقة عام ٢٠١٥

عبد الهادي شباط

تظهر الأرقام الصادرة عن الشركة السورية للاتصالات أن حجم الحركة الهاتفية الدولية الواردة بلغت خلال العام الماضي ٩٢٧ مليون دقيقة، على حين سجلت الحركة الهاتفية الدولية الصادرة نحو ٥١١ مليون دقيقة للعام نفسه، بمجموع يزيد على ١,٤ مليار دقيقة، مبينة أن الحركة الهاتفية الدولية الواردة والصادرة مع الدول العربية تمثل بين ٧٠ إلى ٨٠٪ من حجم الحركة الدولية على حين تمثل نسبة من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ من هذه الحركة مع باقي دول العالم.

ويبلغ إجمالي المكالمات دولياً ومحلياً ما يزيد عن ١,٨٥ مليار دقيقة، بوسطي نحو ٩٣ دقيقة للمواطن في العام للهاتف الثابت (الأرضي) فقد دون الخليوني.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن مدير الإدارة التجارية في شركة الاتصالات أحمد سنبل أن الحركة الهاتفية للمكالمات القطرية بلغت منذ بداية العام الماضي وحتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي ٨٣,٥ مليون مكالمة وأن عدد الدقائق لهذه المكالمات بلغ ٤١٣ مليون دقيقة، مشيراً إلى أن متوسط المكالمة بلغ خلال العام الماضي نحو ٥ دقائق.

وفي سؤال عن تطور حجم المكالمات القطرية للهاتف الثابت خلال العام الماضي أكد سنبل أن لا تطور في عدد هذه المكالمات خلال الماضي لعدة عوامل أهمها التوسع في استخدام الهواتف النقالة على حساب خدمة الهاتف الثابت حيث بات العديد من المواطنين يجري مكالماتها عبر الهاتف الخلوي لسهولة حمله وتنقله.

وعن الإجراءات التي تتخذها الشركة للمحافظة على زبائنها وعدم فقدان أي شريحة منهم لمصلحة خدمة الهاتف الخلوي بيّن أن الشركة تسعى إلى تطوير وتحسين خدمة الهاتف الثابت وقد وصلت إلى نسبة قريبة من ١٠٠٪ في إيصال وتركيب الهاتف للمواطنين كافة الراغبين في الحصول على هاتف ثابت، إضافة إلى أن الشركة تسعى إلى تطوير إستراتيجية تقديم العروض وخاصة في الأعياد والمناسبات مثل عيد الأم مؤخراً حيث تعلن الشركة بشكل مستمر عن تخفيضات على أسعار المكالمات في مثل هذه المناسبات.

وعن أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل الشركة بيّن مدير الإدارة أنها ترتبط بالانقطاعات على الكوابل الضوئية والتعديات على الشبكة ما يؤثر في جودة الخدمة وخاصة خلال السنوات الأخيرة بسبب الأحداث الأمنية التي تتعرض لها العديد من المناطق، إضافة إلى هجرة المواطنين ونزوحهم من المناطق التي الساخنة والتي تشهد توترات أمنية باتجاه المناطق الأكثر آمناً ويضاف إليها العقوبات المفروضة على سورية بسبب حالة الحظر الاقتصادي المرتبطة بالأزمة السورية وتداعياتها التي تطول احتياجات الشركة من المواد والمشتريات الضرورية حيث تمنع هذه العقوبات عمليات شراء تجهيزات الصيانة وتحديث الشبكة بشكل سهل، إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وارتفاع كلف متطلبات ومستلزمات التشغيل والصيانة.

وعن خدمة الانترنت وصعوبة الحصول على الخدمة لدى العديد من المشتركين أو حالة البطء في الخدمة أوضح أنه تمت معالجة معظم الحالات التي عانتها محافظة ريف دمشق مؤخراً مؤكداً أن معظم حالات والملاحظات الحالية على خدمة الإنترنت هي غير عامة وترتبط عادة بظروف خاصة بها غالباً ما تكون ظروفاً فنية يتم التعامل معها وتلافيها وإيصال الخدمة للمشتركين.

وعن التوقف في تخصيص البوابات وتركيبها للمشتركين مؤخراً أكد أنها مرتبطة بتوفر العناوين والمجالات على الشبكة حيث تسعى الشركة إلى تأمين هذه العناوين عبر إبرام عقود خاصة بذلك وأن الظروف العامة هي ما تعوق توريد هذه العناوين وأن الشركة تتابع تلبية هذه العناوين وسيتم العودة مباشرة للتخصيص والتركيب لدى توفر هذه المجالات والعناوين.

وأشار سنبل إلى أن الشركة تعمل بشكل مستمر على تحديث خدماتها وتطوير منظومة العمل الخاصة بها عبر تحسين البنى التحتية لشبكة الهواتف والعمل على إعادة ترميم وتأهيل الأجزاء التي تعرضت للتدمير والتخريب.

بعد أخذ ورد في مجلس الشعب

إقرار مشروع قانون إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض

الوطن

اختلافات صارخة في وجهات النظر برزت يوم أمس خلال جلسة مجلس الشعب التي خصصت لإقرار مشروع القانون القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض بحضور وزير المالية إسماعيل إسماعيل ووزير الاقتصاد همام الجزائري، وقد برزت الاختلافات عند إقرار بعض المواد أو حذفها، إضافة إلى وجود تناقض في بعض أحكام هذه المواد.

المادة الأبرز التي برز الاختلاف حولها في مشروع القانون الذي أقره المجلس هي المادة السادسة الفقرة « و» التي تنص على أنه يجوز للمؤسسات الدولية وللشركات الأجنبية المساهمة بنسبة ٤٩٪ على الأكثر في رأس مال المؤسسة باقتراح من المجلس وبقرار من مجلس النقد والتسليف وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء.

النواب ارتأوا أن إحداث مؤسسة للضمان مخاطر القروض في هذه الفترة وبمشاركة المصارف العامة والخاصة بأموال خاصة بها حالياً سيشكل أعباء مالية نحن بغنى عنها، مؤكدين أن المشروع القانون مهم ولكنه بحاجة إلى إدخال بعض التعديلات، منوهين بأن قاطرة الاقتصاد السوري لا بد أن تكون يوماً ما من الإنتاج الصناعي الكبير والإنتاج الزراعي الموسع.

من جانبه قال وزير المالية إسماعيل إسماعيل: «لدينا تخوف دائم من الرأسمال الأجنبي إلا أنه عندما نتمكن من إدارته بشكل صحيح نستطيع أن نحقق إنجازات مهمة على الصعد كافة». مشيراً إلى أن مؤسسة ضمان مخاطر القروض ستعمل وكأنها شركة تأمين كون الضمانات للمشاريع المتوسطة والصغيرة تشكل إحدى أهم العقبات أمام إحداثها ومن ثم يجوز لهذه المؤسسة تقديم خطاب ضمان مقابل أتعاب محددة.

> المالية: لدينا تخوف من رأس المال الأجنبي
> وزير الاقتصاد: الدول الصديقة يمكن أن تساهم بـ ٤٩٪

بدوره أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري أنه بإمكان المؤسسات المالية لدى الدول الصديقة المساهمة في مؤسسة ضمان مخاطر القروض بنسبة لا تتجاوز ٤٩٪، مشيراً إلى أن هيئة مكافحة تبييض وغسل الأموال ستتولى مراقبة أي عمليات تمويل مشبوهة بالتناسب مع القواعد المعمول بها دولياً. ومن الجدير ذكره أن مشروع القانون المتضمن إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض على شكل شركة مساهمة مغفلة خاصة لا تطرح أسهمها على الاكتتاب العام وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري مقرها دمشق ولها إحداث فروع ومكاتب داخل أراضي الجمهورية العربية السورية حسبما تقتضيه الحاجة وأصبح قانوناً.

وبالعودة إلى الأسباب الموجبة لإصدار القانون نجد أنها استكمالاً للتوجهات الحكومية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل الحامل الرئيسي للاقتصاد الوطني في الوقت الحالي ونظراً لصعوبة توفر الضمانات لهذه المشاريع عند طلبها للتمويل اللازم من القطاع المصرفي سواء لتلبية مستلزمات الإنتاج أم للتوسع ودعم المشروع. ويهدف القانون إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي وتوزيع المخاطر ومنع تركزها سواء عند القطاع المصرفي أم لدى هذه المشروعات وخاصة بعد تعثر الكثير من التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي نتيجة الظروف الراهنة. ويحدد القانون الجهات المسؤولة عن هذه المؤسسة والضوابط اللازمة لتنظيم عملها والرقابة عليها بحيث يتاح للجهات التي تتولى رسم السياسة النقدية والرقابة على عمل القطاع المالي وضع الضمانات التي تسهل عملية تمويل هذه المشروعات من القطاع المالي بدلاً من توجهها إلى جهات أخرى بتكاليف ومخاطر مرتفعة. وتعمل المؤسسة على استثمار جزء من فائض أموالها وبما لا يتجاوز نسبة ٢٥ بالمئة من رأس مالها في محافظ استثمارية تتمثل بالأوراق المالية الحكومية أو الأوراق المالية المسجلة في الأسواق المالية السورية أو أي استثمارات مالية أخرى ذات مخاطر منخفضة بناء على اقتراح المجلس وبعد موافقة مجلس النقد والتسليف.

القلاّع: نحن بريئون من ارتفاع سعر الدولار رحال: العمل بنظام الفوترة عماد الإصلاح الضريبي

الوطن

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع: «إن التجار ليسوا مسؤولين عن ارتفاع سعر صرف الدولار حيث إن السعر المتغير للصرف يهلك التجار».

وخلال ندوة الأربعاء التجاري أمس المخصصة للحديث عن الفوترة بين القلاّع أنه عندما يقوم التاجر بالتعويض عن تقلبات سعر الصرف بوسائله الخاصة والحفاظ على رأس ماله لن تصدقه وزارات المالية والتموين.

وأشار إلى أن نظام الفوترة مازال قيد الأدراج وقد استغرق العمل به أكثر من ثماني سنوات وطاله الكثير من البحث والنقاش من قبل وزارة المالية وهيئة الضرائب ومختلف الفعاليات الاقتصادية الصناعية والتجارية دون جدوى لأن نظام الفوترة يستند إلى بيان جمركي سليم ودقيق حيث تعطى الفاتورة بعد تنظيم بيان جمركي صحيح.

ولفت القلاع إلى أنه «على الرغم من أن الاجتماعات المتعددة مع الجمارك في الفترة الأخيرة قد أثمرت تخليص الحاويات في الميناء إلا أننا أصبنا بخيبة أمل حيث كنا نظن أن هذه الحاويات كانت تحتوي على المواد الغذائية والأساسية والأدوية وغيرها من المواد الضرورية إلا أنها كلها كانت عبارة عن شاشات وموبايلات وغسالات وميكروويف وغيرها من الأجهزة الكهربائية مدفوع ثمنها بالعملة الصعبة».

ولفت إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت استبقت صدور نظام الفوترة بإصدار القرار رقم ٤٦٠ في ٢٠١٦/٢/٢٣ وقد تضمن كيفية تنظيم الفاتورة ومضمونها وبيان الأسعار وشروحات لها على خلفية إصدار قانون التموين الجديد.

من جانبه بيّن مدير مالية دمشق أحمد رحال أن النص التشريعي لقانون الفوترة لم يصدر بعد وقد بدأت دراسته منذ العام ٢٠١٠ وبشكل معمق بهدف إصلاح النظام الضريبي حيث إن أساس وعماد الإصلاح الضريبي هو العمل بنظام الفوترة حيث كان طموح وزارة المالية أن تصل إلى نظام ضريبي تحت مسمى نظام TBA وهو مطبق في أغلب دول العالم، وثماني دول عربية، ويتصف بفرض ضريبة عادلة ومقدار الضريبة تحدد بمقدار ما يستهلك من السلع والبضائع حيث هناك قوانين تحكم نظام الـTBA إذ إن الأساس فيه هو الفاتورة ودونها لا يمكن أن يطبق النظام المذكور وتفعيل الفاتورة.

وأضاف إنه وبسبب الأحداث تم تأجيل مشروع نظام الفوترة ولم يصدر النص التشريعي قبل أن تعود الحكومة ومنذ نحو السنة إلى إعادة دراسة النص التشريعي في ضوء الظروف المتغيرة وإجراء تعديلات جذرية على النص المقترح سابقاً وتدارك بعض الملاحظات حوله وتم وضع تعليماته التنفيذية إلا أن النص لم يصدر بعد وهو لا يزال قيد مسودة مشروع قانون مع تعليماته التنفيذية.

وأوضح رحال أن النص التشريعي بني على شقين أساسيين تفعيل تداول الفواتير وإبراز الفاتورة حيث تعنى وزارة الاقتصاد ووزارة التجارة بالشق المتعلق بتداول الفواتير وتعنى وزارة المالية بالشق المتعلق بإبراز الفاتورة وشكلها ومحتوياتها وإمكانية الاستثناء.

واقتصرت مداخلة مدير الشؤون الجمركية في المديرية العامة للجمارك باسل الصالح على أن مسؤولية الجمارك في موضوع الفاتورة تتوقف بعد تنظيم البيان الجمركي من خلال تحديد التكلفة والرسوم الجمركية للبضائع المستوردة وتسعير البضائع التي ليس لها مثيل في السوق المحلية وفق قانون الجمارك.

بدوره قال مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك كمال عوض «إن القرار رقم ٧٦٠ ألزم كل الحلقات التجارية بتداول الفاتورة والالتزام بإبرازها من جميع الفعاليات التجارية والصناعية والحرفية وغيرها». ثم قدم شرحا عن مضمون الفاتورة، مشيراً إلى أهمية الفاتورة في تحديد وضع البضاعة وفيما إذا كانت مسروقة وتبعيتها وماركتها حيث ترد إلينا الكثير من الشكاوى حول ملكية البضاعة وحقوقها.

من جانبه دعا عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد إلى فصل الجرم التمويني عن ضريبة الدخل حيث تصطدم الفاتورة بالتموين فلا يستطيع التاجر الالتزام بتداول الفواتير قبل الاعتراف بسعر القطع المتغير بشكل مستمر والأخذ بالحسبان نسبة الأرباح التي تعوض التجار تقلبات سعر الصرف والسعر الاسترشادي للجمارك والبيان الجمركي، مبيناً أن هذه كلها عناصر تستدعي فصل الجرم التمويني عن ضريبة الدخل.

المصارف تدرس مشروع مرسوم لإعفاء الشهداء من كامل فوائد وغرامات القروض

محمد راكان مصطفى

طالب مصرف سورية المركزي رأي مديري المصارف العامة حول مقترح لمرسوم تشريعي يعفي الشهداء من كامل الفوائد والغرامات على قروضهم لمدة خمس سنوات.

ونص المقترح (حصلت «الوطن» على نسخة منه) على أن تعفى قروض وتسهيلات الشهداء الممنوحة لهم من المصارف العامة من كامل الفوائد العقدية والتأخيرية والغرامات وأي نفقات أخرى من رسوم وضرائب غير مسددة في حال كانت كتلة دينهم لا تتجاوز ٣ ملايين ليرة سورية.

وجاء في المادة الثانية من المشروع أن تتم جدولة رصيد الدين للقروض الممنوحة للمتعاملين الشهداء من دون فوائد عقدية وعمولات ومصاريف وذلك خلال مدة ستة أشهر من تاريخ الاستشهاد لمن استشهد بعد صدور القانون وخلال ثلاثة أشهر لمن استشهد قبل صدور القانون.

ونصت المادة الثالثة على أن تسدد أرصدة القروض المشار إليها في المادة الثانية لمدة لا تتجاوز ٥ سنوات على أقساط شهرية لقروض الدخل المحدود الممنوحة على أساس الأجر الشهري وشهرية أو ربع سنوية لباقي أنواع القروض.

ونصت المادة الرابعة على أن تتم جدولة القروض بالكفالات والضمانات نفسها المأخوذة عند منح القرض إضافة إلى الحصول على تعهد من الجهة التي تقوم بصرف الأجر الشهري لذوي الشهداء بحسم قيمة القسط الشهري في مواعيد طوال مدة الجدولة، وفي حال عدم وجود كفالات أو ضمانات لقروض الدخل المحدود الممنوحة على أساس الأجر الشهري تلزم الجهات التي تقوم بصرف مستحقات الشهداء أو أسرهم أو التي تقوم بصرف أجر شهري لذوي الشهداء بتزويد طالب الجدولة بوثيقة تتضمن تعهداً منها بحسم قيمة القسط الشهري في مواعيد طوال مدة الجدولة لتقديمه إلى المصرف المانح للقرض وتحويله أصولاً، إضافة إلى تقديم كفالات أو ضمانات جديدة كافية حسب نظام عمليات المصرف، أما باقي أنواع القروض فيقوم طالب الجدولة بتقديم كفالات أو ضمانات جديدة لجدولة القروض حسب نظام عمليات المصرف.

على حين جاء في المادة الخامسة من المشروع: إنه لا يستوفى من طالب الجدولة دفعة حسن نية، ونصت المادة السادسة على تقسيط الكفالة عن الشهيد الكفيل لقرض أو تسهيل ممنوح لأحد العملاء مع المصارف، ويقوم المصرف بمتابعة المقترض المدين وباقي الكفلاء والضمانات لسداد القرض في مواعيده المحددة وفي حال التوقف عن السداد تتم ملاحقة المدين وباقي الكفلاء أو الضمانات الأخرى إن وجدت وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وفي المادة السابعة من المشروع يتم التقدم بطلب إجراء الجدولة إلى الفرع المعني، وعلى المصرف البت بالطلب خلال مدة شهرين من تاريخ تقديمه مستكملاً الوثائق المطلوبة كافة، بحيث يتم توقيع الاتفاق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبلغ طالب الجدولة قرار الجدولة وإلا يسقط حقه بالاستفادة من أحكام هذا القانون.

ICRC
اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة انسانية غير متحيزة و حيادية و مستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧ . تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام و مياه الشرب و الرعاية الصحية إضافة الى اشكال أخرى من المساعدات الإغاثية للاشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضا بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقها القتال

The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.
ICRC

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سورية عن حاجته الى توظيف :

موظف ميداني – قسم الإغاثة
مقر العمل: دمشق

المهام الاساسية:
- المشاركة بتخطيط وتطبيق ومراقبة برامج الاغاثة التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر في كل من دمشق وريفها.
- مشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقييم الاحتياجات الانسانية في المناطق المذكورة.
- التأكيد على فعالية التعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري كشريك اساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية.
- متابعة عملية توزيع مواد الاغاثة من خلال المكتب والزيارات الميدانية بشكل دوري.
- مسؤول عن التقارير الاحصائية.
- الترجمة من والى اللغة الانكليزية.
- مساعدة باقي أعضاء الفريق بادارة الاعمال الميدانية.

الشروط المطلوبة:
- شهادة ثانوية أو شهادة مهنية.
- ٣ الى ٥ سنوات خبرة في نفس المجال.
- المام تام باللغة الانكليزية والعربية، تحدثاً و كتابةً.
- مهارات عالية باستخدام الحاسوب.
- معرفة جيدة بالمنطقة الجغرافية المعين بها.
- مهارات تحليلية جيدة.

مكان العمل: دمشق
لغة العمل: الإنكليزية
آخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٦/٣/٣١

يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم باللغة الانكليزية (السيرة الذاتية ورسالة التحفيز وشهادات الخبرة) إلى:
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق
أو صندوق البريد: ٣٥٧٩ دمشق
بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل" موظف ميداني _قسم الاغاثة_دمشق"

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
تستبعد طلبات التوظيف بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.

ICRC
ICRC Syria is seeking to recruit:

Relief Field Officer
Based in Damascus

Main responsibilities
- Participates in planning, implementation and monitoring of the ICRC Relief programme in Damascus and Rural Damascus.
- Assists the ICRC in assessing humanitarian needs in the assigned area.
- Ensures an effective collaboration with the Syrian Arab Red Crescent (SARC) as the key operational partner of ICRC in Syria.
- Follows up the progress of the relief distributions through office work and regular field visits.
- Generates statistical and narrative reports.
- Translates from English to Arabic and vice versa.
- Assists other team members in running field activities.

Minimum Qualifications
- High school or professional diploma.
- 3 - 5 years work experience in a similar field.
- Good knowledge of written and spoken English.
- Good computer skills.
- Good knowledge of geographically assigned environment.
- Good analytical skills.

Working base: Damascus
Working language: English
Deadline for applying: 31/3/2016

Interested candidates are requested to send their complete files in English (CV, motivation letter and references) to:
International Committee of the Red Cross (ICRC) Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus
or P.O.Box: 3579 Damascus
Candidates can email their files to : **dam_hr_services@icrc.org, email subject: "Relief Field officer_Damascus"**

Only short-listed candidates will be contacted.
Incomplete files or applications in a language other than English will be rejected.